مؤشرات بيئة الأعمال في العـــــراق

أ. د. فلاح حسن ثويني

مقولة((تستطيع أن تجلب الفرس إلى النهر ولكنك لا تستطيع إجبارها على شرب الماء))

العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال

- ـ الأمنية
- الاقتصادية
- ـ الهيكلية
- ـ القانونية
- ـ الإدارية أو التنظيمية
- ـ السياسية والاجتماعية
- ـ المتعلقة بالمستثمرين

١ - بدء النشاط التجاري Starting a business

- هذا المؤشر يوضح :
- جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من منشأة الأعمال لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله .
- الوقت والكلفة اللازمين .
- شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال.
- وتتضمن هذه الإجراءات استخراج الإجازات والتصاريح اللازمة كافة ، واستيفاء الإثباتات أو البيانات المطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة التي تتعلق بالشركة والموظفين .

٢ـ الحصول على إجازات البناء

Dealing with Construction Permits

- وتشمل الإجراءات للحصول على المستندات المتعلقة :
- بالمشروع المعني وتقديمها على سبيل المثال، خطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع إلى الأجهزة المختصة .
- الحصول على الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة كافة .
- طلب عمليات المعاينات الضرورية وإتمامها.
- الإجراءات المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي وخط الهاتف الأرضي.
- ويجري كذلك احتساب الإجراءات اللازمة جميعها لتسجيل الملكية حتى يمكن استعمالها كضمانة أو لأغراض نقل الملكية إلى كيان آخر.

٣ـ الحصول على الكهرباء Getting Electricity

- ويتضمن هذا المؤشر:

- إجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على العقود معها.
- عمليات الكشف والتصاريح الضرورية .
- أعمال التوصيل الخارجية والنهائية .
- وتقسم عملية الحصول على توصيل الكهرباء إلى إجراءات مختلفة ويحسب الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء .

٤ـ تسجيل الممتلكات Registering property

- تتمثل هذه العملية :
- بالحصول على المستندات الضرورية ، كنسخة من سند ملكية البائع عند الضرورة، عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ثم نقل سند الملكية إلى اسمها ـ أي المشتري ـ حتى يمكنها استعمال العقار المشترى لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.. وتُعد هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استعمال هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

٥ ـ الحصول على الائتمان Getting credit

- ويمثل هذا المؤشر:
- الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بالضمانات.
- تبادل المعلومات الائتمانية .
- وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس.
- مدى تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة، ونطاقها، ومقدار توفّرها، من السجلات العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية.

٦ ـ حماية المستثمرين Protecting minority investors

- ويمثل سبل حماية المسهمين من المالكين ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استعمال أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية.
- تفرق تلك المؤشرات بين ٣ أبعاد لحماية المستثمرين، هي:

١. ـشفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح) .

٢. وتحمّل المسؤولية عن التربح الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة).

٣. وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى) .

٧ـ دفع الضرائب Paying taxes

- ويتضمن الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي على الشركة دفعها أو استقطاعها في سنة ما.
- وتشتمل الضرائب والاشتراكات مثل الضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى.

٨ـ التجارة عبر الحدود

Trading Across Border

- وتمثل الوقت والكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية) اللازمين لتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري.
- ويجري تسجيل الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام كل الإجراءات الرسمية لتصدير السلع واستيرادها ، لكن لا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتين يستغرقهما النقل البحري.
- كذلك يجري تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود.
- وبالنسبة للسلع المصدرة فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع في الحاوية وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع من ميناء منفذ الخروج.
- أما بالنسبة للاقتصاديات غير الساحلية، فتشمل الإجراءات في المركز الحدودي الداخلي، ويجري الدفع بوساطة خطاب اعتماد، ويؤخذ بالحسبان الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار.

٩ـ إنفاذ العقود Enforcing contracts

- ويمثل مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في نزاع تجاري .
- ويجري الحصول البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة.
- وتُجمع البيانات عن طريق دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي فضلاً عن قضاة.

١٠ ـ تسوية حالات الإعسار Resolving Insolvency

- وتتمثل بالوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها.
- تم تغيير اسم هذه المجموعة من المؤشرات من تصفية النشاط التجاري إلى تسوية حالات الإعسار ليعكس الاسم بشكل أدق مضمون المؤشرات.

١١ ـ الاقتراب من الحد الأعلى للأداء

- هذا المؤشر يقيس مقدار اقتراب كل اقتصاد من الحد الأعلى للأداء ، وهو ما يعرض أفضل أداء على كل المؤشرات في جميع البلدان والسنوات . ويتراوح المقياس من صفر إلى ١٠٠، إذ أن أسوأ أداء هو صفر ، و أفضل أداء هو ١٠٠ ،على سبيل المثال، الحصول على درجة ٧٥ في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يعني أن هذا البلد بعيدا ٢٥ نقطة من الحد الأعلى للأداء. وبهذه الطريقة يعتبر مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء استكمالا للترتيب السنوي لمراكز البلدان في مجال تيسير أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصادات مع بعضها البعض في وقت معين .

ترتيب العراق ضمن ١٨٩ دولة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	١٤٠	١٤٥ ↓	١٤٦ ↓	١٥٢ ↓	١٥٣ ↓	١٥٩ ↓	١٦٤ ↓	١٥١ ↑	١٤٦ ↑	١٥٦ ↓

مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في العراق للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٥

%

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	٢٠١٤	٢٠١٥
قيمة المؤشر	45.3	44.9	44.6	43.8	45.6	44.8	45.1	46.6	47.3	٥٠

ترتيب العراق ضمن الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩

الترتيب عربيا	الدولة	عالميا ٢٠٠٨	عالميا ٢٠٠٩
١	السعودية	١٦	٢٣
٢	البحرين	١٨	-
٣	قطر	٣٧	-
٤	الإمارات	٤٦	٦٨
٥	الكويت	٥٢	٤٠
٦	عُمان	٥٧	٤٩
٧	تونس	٧٣	٨٨
٨	اليمن	٩٨	١١٣
٩	لبنان	٩٩	٨٥
١٠	الأردن	١٠١	٨٠
١١	مصر	١١٤	١٢٦
١٢	المغرب	١٢٨	١٢٩
١٣	فلسطين	١٣١	١١٧
١٤	الجزائر	١٣٢	١٢٥
١٥	سوريا	١٣٧	١٣٧
١٦	السودان	١٤٧	١٤٣
١٧	**العـراق**	**١٥٢**	**١٤١**
١٨	جيبوتي	١٥٣	١٤٦
١٩	موريتانيا	١٦٠	١٥٧

ترتيب العراق ضمن الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات ٢٠١١ ـ ٢٠١٢

الترتيب عربيا	الدولة	عالميا ٢٠١١	٢٠١٢ عالميا
١	السعودية	١٠	١٢
٢	الإمارات	٣٥	٣٣
٣	قطر	٣٨	٣٦
٤	البحرين	٣٣	٣٨
٥	تونس	٤٠	٤٦
٦	عُمان	٥٣	٤٩
٧	الكويت	٧١	٦٧
٨	المغرب	١١٥	٩٤
٩	الأردن	٩١	٩٦
١٠	اليمن	٩٤	٩٩
١١	لبنان	١٠٣	١٠٤
١٢	مصر	١٠٨	١١٠
١٣	فلسطين	١٢٨	١٣١
١٤	سوريا	١٣٦	١٣٤
١٥	السودان	١٣٥	١٣٥
١٦	الجزائر	١٤٣	١٤٨
١٧	موريتانيا	١٦٢	١٥٩
١٨	**العـراق**	**١٥٩**	**١٦٤**
١٩	جيبوتي	١٦٧	١٧٠

ترتيب العراق استناداً إلى مؤشرات سهولة أنشطة الأعمال للعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

البلد	المؤشر	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء المشروع	استخراج إجازات البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
سنغافورة		1	3	3	6	28	3	2	5	1	12	4
هونك كونك		2	5	1	5	89	3	3	4	2	9	19
نيوزيلندا		3	1	12	45	2	3	1	23	21	18	12
أمريكا		4	20	34	13	25	3	6	64	22	11	17
ماليزيا		6	16	43	21	35	1	4	36	5	30	42
كوريا ج		7	34	18	2	75	13	52	25	3	2	15
جورجيا		8	8	2	54	1	3	16	29	43	33	88
النرويج		9	53	28	17	10	73	22	17	26	4	2
بريطانيا		10	28	27	74	68	1	10	14	16	56	7
اليابان		27	120	91	26	66	28	16	140	23	36	1
البرازيل		116	123	130	14	107	109	80	159	124	121	135
العراق		151	169	20	39	108	180	128	63	179	142	189
ليبيا		187	171	189	68	189	186	187	116	143	150	189
تشاد		189	183	139	149	146	130	157	189	183	171	189

ترتيب العراق ضمن الدول العربية والعالم في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥

ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لبيئة اداء الاعمال لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2014	الترتيب عالمياً 2015	التغير في الترتيب
1	الإمارات	25	22	-3
2	السعودية	44	49	5
3	قطر	45	50	5
4	البحرين	53	53	0
5	تونس	56	60	4
6	سلطنة عمان	60	66	6
7	المغرب	68	71	3
8	الكويت	79	86	7
9	لبنان	102	104	2
10	مصر	113	112	-1
11	الأردن	116	117	1
12	اليمن	135	137	2
13	فلسطين	139	143	4
14	الجزائر	147	154	7
15	جيبوتي	154	155	1
16	العراق	146	156	10
17	السودان	153	160	7
18	سورية	165	175	10
19	موريتانيا	173	176	3
20	ليبيا	188	188	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر العام والمؤشرات العشر الفرعية لبيئة اداء الاعمال لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	المؤشر العام	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار
1	الإمارات	22	58	4	4	4	89	43	1	8	121	92
2	السعودية	49	109	21	22	20	71	62	3	92	108	163
3	قطر	50	103	23	40	36	131	122	1	61	104	47
4	البحرين	53	131	7	73	17	104	104	8	64	123	87
5	تونس	60	100	85	38	71	116	78	82	50	78	54
6	سلطنة عمان	66	123	49	79	19	116	122	10	60	130	112
7	المغرب	71	54	54	91	115	104	122	66	31	81	113
8	الكويت	86	150	98	93	69	116	43	11	117	131	127
9	لبنان	104	119	164	57	106	116	106	40	97	110	136
10	مصر	112	73	142	106	84	71	135	149	99	152	126
11	الأردن	117	86	126	44	107	185	154	45	54	114	145
12	اليمن	137	140	68	122	44	185	162	135	134	85	154
13	فلسطين	143	162	173	83	99	116	141	51	130	105	189
14	الجزائر	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97
15	جيبوتي	155	163	146	176	154	180	162	75	56	171	70
16	العراق	156	142	9	36	109	180	146	52	178	141	189
17	السودان	160	139	160	136	46	165	174	139	162	163	156
18	سورية	175	152	189	76	140	165	78	117	146	175	146
19	موريتانيا	176	164	77	169	66	171	166	187	151	86	189
20	ليبيا	188	144	189	65	189	185	188	157	139	126	189

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

wondershare™

الخلاصـــــة

في ضوء ما تقدم يلاحظ أن أكثر من نصف الطاقة الاستيعابية الاستثمارية في العراق لم يجرِ استغلالها وهو ما جرت ملاحظته في المؤشرات الفرعية لتقرير سهولةَ أداء الأعمال في العراق التي أظهرت مدى تأخر العراق مقارنة مع البلدان الأخرى لاسيما مؤشرات تصفية الشركات المفلسة والجوانب التجارية عبر الحدود (وهنا يتطلب التفعيل الجاد لقانون التعرفة الكمركية) ، وأيضا الحصول على الائتمان الذي يشكل نسبة منخفضة جدا من حاجة النشاط الاقتصادي (وذلك الأمر يتطلب أن تتولى المصارف المتخصصة تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية الإستراتيجية ، في حين تركز المصارف التجارية على تمويل المشاريع الاقتصادية قصيرة الأجل) ، فضلا عن انجاز المتطلبات الأساسية لمنشات الأعمال في بداية المشروع الاستثماري وهذا الدور هو ما تقوم به دائرة النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار الوطنية من أجل تسهيل عمل المستثمرين في كل ما يتعلق بالنشاط الاستثماري

دُمتم بخير وسلام

falahecono@yahoo.com